«تشجيع الاستثمار» تستعين بمستشار لإعداد إستراتيجيتها الثانية (2024/2023 ـ 2029/2028)

زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. أولوية حكومية

■ شركة استشارية تضع تصوراً كاملاً لتقديم الخطة الإستراتيجية الثانية متوسطة الأجل ■ تتولى وضع السياسات والآليات الخاصة لأعمال قطاعات الهيئة وزيادة فاعليتها وجودتها

علي إبراهيم

علمت «الأنباء» أن الكويت تخطط لزيادة فعالية استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ اتخذت خطوات طموحة لتطوير الاستراتيجية الثانية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، والتي بدأت إجراءاتها الفعلية في شأن الاستعانة بمستشار متخصص في الاستراتيجيات لإنجاز الأمر.

وفي هذا الصدد، بدأت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر إجراءاتها في شأن إعداد الدراسة الاستشارية الخاصة بمشروع تطوير الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل (2024/2023 ـ 2029/2028)، بعدما ألغت مشروع تطوير الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل، خلال الربع الأخير من 2022، إذ خاطبت الجهاز المركزي للمناقصات حينها في شأن طلب إلغاء المناقصة رقم 2022/2021/1 الخاصة بمشروع تطوير الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل، وقرر مجلس إدارة «المناقصات» الموافقة على إلغائها.

ووفقا للمعلومات المتاحة، فإن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ضمنت خطتها السنوية للمناقصات والتأهيلات التي ستطرح استنادا إلى المادة 33 من القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، مناقصة لإعداد الدراسة الاستشارية الخاصة بمشروع تطوير الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل.

وتسعى «تشجيع الاستثمار» إلى الاستعانة بشركة استشارية متخصصة بعمل الاستراتيجيات للهيئات والمؤسسات وذلك لوضع تصور كامل لتقديم الخطة الاستراتيجية الثانية متوسطة الأجل للهيئة، بالإضافة إلى وضع السياسات والآليات الخاصة لأعمال قطاعات الهيئة وزيادة فاعليتها وجودتها.

وتتحسب الهيئة من خلال الاستراتيجية الجديدة للعديد من المتغيرات التي تأتي على رأسها تداعيات جائحة كوفيد-19، والأوضاع الجديدة لمرحلة ما بعد الجائحة، بالإضافة إلى المتغيرات العالمية والمناخية والتأثيرات المترتبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة التجارة العالمية وطبيعة العلاقات الدولية.

وتستهدف «تشجيع الاستثمار» من وراء هذا المشروع تقديم الشروط المرجعية والمتطلبات الفنية المتعلقة به، لتمكين «المكتب الاستشاري» من تقديم حلول متكاملة تحقق الاهداف المرجوة من المشروع والتي تكمن في مساعدة الهيئة للوصول إلى أهدافها لتنويع مصادر الدخل للدولة للمساهمة في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري والرؤية الوطنية 2035 وركائزها.

ويأتي مشروع «الاستراتيجية الثانية» استنادا للمادة رقم (3) من قانون 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، والتي تحدد أهداف الهيئة بجذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار المباشر في البلاد بشقيه المحلي والأجنبي وأن يتم ذلك من خلال السعي لتطوير وتحسين بيئة الاستثمار المباشر وتسهيل الإجراءات وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتوفير سبل الدعم والتسهيلات المختلفة لهم وتعميق الوعي لأهمية الاستثمار المباشر ولاسيما الأجنبي منه والترويج للبيئة الاستثمارية الكويتية وفرص الاستثمار المتاحة فيها وحث المستثمرين على نقل واستعمال التكنولوجيا ووسائل الإنتاج والتشغيل.

وتتضمن أيضا أساليب الإدارة والخبرات الفنية والتسويقية الحديثة والمتطورة، والعمل على تشجيع الشراكات المحققة لأهداف التنمية بين المستثمر الكويتي والمستثمر الأجنبي. وتمارس الهيئة عملها في ضوء السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل الوطني في الكويت، وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية ورفع إنتاجيتها ومهاراتها الذهنية في استخدام أحدث التكنولوجيا وفقا لأفضل المعايير العالمية المعتمدة بهذا الشأن.

وبموجب المادة رقم (4) من القانون بشأن اختصاصات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بإجراءات المسح ومنح المزايا والإعفاءات وإعداد الدراسات والبحوث والإحصائيات اللازمة وتوفيرها للمستثمر وتلقي طلبات الاستثمار المباشر ودراستها وأخذ الإجراءات وفقا لأحكام القانون، وإدارة المناطق الاقتصادية والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة والمختصة من اجل تبسيط الإجراءات والخدمات اللازمة تلحسين بيئة الأعمال وزيادة مزاياها التنافسية ومؤشرات الأداء في ضوء المعايير والتقارير الدولية، بما يكفل الاستثمار المباشر في الكويت والتروي عنها والتنسيق مع جهات تمويل الاستثمارات المباشرة ومراقبة ومتابعة أداء الاستثمارات المباشرة وتسهيل عملها بالإضافة الى تنفيذ الهيئة لما تم التكليف به من قبل مجلس الوزراء من مهام شملت إدارة برنامج الأوفست الكويتي وإدارة المناطق الحرة للمستثمرين وتوزيع القسائم التجارية.

الولايات المتحدة تستحوذ على أعلى طاقة تكريرية في العالم بواقع 18,06 مليون برميل يومياً

مصفاة الزور.. ثامن أكبر مصفاة في العالم بطاقة 615 ألف برميل يومياً

محمود عيسى

حلت مصفاة الزور الكويتية في المركز الثامن على قائمة شركة غلوبل داتا لأكبر 10 مصافي تكرير للنفط في العالم بطاقتها التكريرية البالغة 615 ألف برميل من النفط يوميا، مشيرة إلى ان المصفاة متكاملة وتدار من قبل الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة والمملوكة بدورها لمؤسسة البترول الكويتية، وقد بدأت عملياتها في عام 2022.

وأظهرت القائمة أن هناك 825 مصفاة نفط نشطة في العالم يبلغ إجمالي طاقتها التكريرية 107 ملايين برميل يوميا في عام 2023، ومن المتوقع أن تسجل ارتفاعا بنسبة 15٪ لتصل إلى 123 مليون برميل يوميا بحلول عام 2027.

وبالنسبة لتوزيع هذه المصافي حسب المناطق، توقعت الشركة أن تستحوذ منطقة آسيا على نحو 45,6 مليون برميل يوميا في عام 2027، تليها أميركا الشمالية والشرق الأوسط بنحو 24,5 مليون برميل في اليوم و15,2 مليون برميل في اليوم على التوالي.

وقالت الشركة إنها تستخدم البيانات والتحليلات المسجلة في وثائق الملكية الخاصة بمصافي النفط لتقديم صورة كاملة لقطاع تكرير النفط على المستوى العالمي.

وقد استحوذت الولايات المتحدة في عام 2022 على أعلى طاقة تكريرية في العالم بواقع 18,06 مليون برميل يومياً، وتلتها الصين بواقع 17,76 مليون برميل يوميا ثم روسيا بطاقة قدرها 6,63 ملايين برميل يوميا.

وكشفت الشركة أن أكبر 10 مصافي نفط نشطة في العالم حسب الطاقة التكريرية كالتالي:

1ـ مصفاة باراغوانا ـ فالكون القنزويلية بطاقة تكريرية 955 ألف برميل يوميا.

2ـ مصفاة أولسان ـ كوريا الجنوبية ـ بطاقة تكريرية 840 ألف برميل يوميا.

3ـ مصفاة الرويس - كوريا الجنوبية بطاقة تكريرية 800 ألف برميل يوميا.

4ـ مصفاة جزيرة دايوشان - الصين بطاقة تكريرية 800 ألف برميل يوميا.

5ـ مصفاة جامنجار2 ـ الهند بطاقة تكريرية 707 آلاف برميل يوميا.

6ـ مصفاة جامنجار1 ـ الهند بطاقة تكريرية 660 ألف برميل يوميا.

7ـ مصفاة بورت ارثر ـ تكساس الولايات بطاقة تكريرية 635 ألف برميل يوميا.

8ـ مصفاة الزور الكويتية بطاقة تكريرية تبلغ 615 ألف برميل يوميا.

9ـ مصفاة تكساس الثالثة بطاقة تكريرية تبلغ 593 ألف برميل يوميا.

10ـ مصفاة جزيرة جورونغ الأولي ـ سنغافورة بطاقة تكريرية 592 ألف برميل يوميا.

برميل النفط الكويتي يرتفع 2٪ إلى 80,94 دولاراً

«كونا»: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,51 دولار ليبلغ 80,94 دولارا في تداولات يوم الجمعة الماضي، مقابل 79,43 دولارا في تداولات الجلسة السابقة، وذلك بزيادة نسبتها 2٪، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1,17 دولار لتبلغ 79,54 دولارا للبرميل، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2,02 دولار ليبلغ 76,78 دولارا.

وعلى صعيد آخر، أظهرت بيانات حكومية في اليابان أن واردات النفط الخام من الكويت نمت بنسبة 4,4٪ في شهر مارس الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق لتسجل ارتفاعا للشهر الرابع على التوالي، لتبلغ 6,55 ملايين برميل أي ما يعادل 211 ألف برميل يوميا في شهر مارس.

وقالت البيانات إن الكويت جاءت في المرتبة الثالثة بقائمة مزودي اليابان بالنفط في مارس بعدما شكلت شحناتها 8,4٪ من إجمالي واردات اليابان من الخام مقابل 7,1٪ في الشهر نفسه من العام الماضي، وإجمالا انخفضت واردات اليابان من النفط الخام في شهر مارس بنسبة 12,7٪ على أساس سنوي لتصل إلى 2,51 مليون برميل يوميا في هبوط للشهر الثاني على التوالي.

تعادل نحو 11٪ من إجمالي موجودات القطاع.. ونمت بأكثر من الضعفين منذ 2013 عندما بلغت 7,15 مليارات دينار

قاعدة حقوق مساهمي البنوك صلبة وقوية بـ 13,2 مليار دينار

■ 118,4 مليار دينار أصول القطاع المصرفي.. تضاعفت مرتين بآخر 10 سنوات من 61,4 ملياراً بنهاية 2013 ■ 6,7 مليارات دينار مخصصات حجزتها البنوك بين 2013 و2022.. مقابل تحقيقها 8 مليارات أرباحاً صافية

المحلل المالي

يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بقاعدة حقوق مساهمين صلبة وقوية بلغت كما في 31 ديسمبر حوالي 13,2 مليار دينار، وبنمو نسبته 35٪ بالمقارنة مع نهاية عام 2021، وذلك بعد دمج البنك الأهلي المتحد البحرين مع بيت التمويل الكويتي «بيتك»، لتبلغ نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي موجودات القطاع نهاية ديسمبر 2022 حوالي 11٪. وهناك نمو كبير في تعزيز قاعدة حقوق الملكية في السنوات العشر الماضية تخطى الضعفين، حيث بلغت بنهاية عام 2013 حوالي 7,15 مليارات دينار.

وفيما يخص إجمالي موجودات القطاع المصرفي الكويت، فقد واصلت النمو والتطور خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت خلال عام 2022 بنسبة 22٪ لتسجل 118,4 مليار دينار، وهي عند أعلى مستوياتها التاريخية وفي نمو مستمر منذ نهاية عام 2013، حيث بلغت نهاية تلك السنة 61,4 مليار دينار، أي تضاعفت بنحو مرتين خلال آخر 10 سنوات.

وقد نما سوق الائتمان خلال عام 2022 لتسجل محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك الكويتية المدرجة نسبة نمو سنوي بلغت 19٪ لتسجل 70,46 مليار دينار كما في نهاية ديسمبر 2022، وخلال العشر سنوات الماضية كانت محفظة القروض في نو مستمر حيث بلغت نهاية عام 2013 حوالي 33,84 مليار دينار.

ويمتلك القطاع المصرفي الكويتي قاعدة مصادر تمويل قوية من ودائع العملاء التي بلغت نهاية شهر ديسمبر 2022 أعلى مستوياتها عند 71,82 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي 16,4٪، بينما إجمالي قاعدة الودائع (ودائع العملاء + الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية) بلغت 93 مليار دينار.

جدير بالذكر أن إجمالي الودائع لدى البنوك سجلت نهاية عام 2013 حوالي 50,3 مليار دينار، بينما ودائع العملاء كانت عند مستوى 37,8 مليار دينار، أي أن القطاع المصرفي الكويتي استقطب خلال آخر 10 سنوات إجمالي ودائع بلغت 42,7 مليار دينار، منها 34,02 مليار دينار ودائع عملاء جديدة.

واستطاع القطاع رفع صافي إيراداته من الفوائد والتمويل خلال عام 2022 بنسبة 17,7٪ لتسجل 2,39 مليار دينار بالمقارنة مع نهاية عام 2021 وبالتالي ارتفعت صافي إيرادات التشغيل للقطاع خلال عام 2022 بنسبة 14٪ لتسجل اعلى مستوياتها عند 3,24 مليارات دينار بعد ان كانت قد بلغت 2,29 مليار دينار خلال عام 2013.

وبالرغم من استمرار حجز مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات خلال السنوات العشر الماضية (2013ـ2022) التي بلغت حوالي 6,7 مليارات دينار، إلا أن البنوك الكويتية استمرت بتحقيق صافي الأرباح التي بلغت 8 مليارات دينار خلال الفترة نفسها وقد وزعت البنوك منها 4 مليارات دينار أرباحا نقدية على المساهمين.

وعلى صعيد مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي، فقد بلغ معيار كفاية رأس المال للقطاع حسب معيار بازل 3 نهاية عام 2022 حوالي 18,4٪ بالمقارنة مع 19,2٪ نهاية عام 2021 و19٪ نهاية عام 2020.

وهناك تحسن في جودة الأصول والمحفظة الائتمانية للقطاع، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة الى اجمالي القروض 1,4٪ نهاية عام 2022 بالمقارنة مع نسبة 2٪ نهاية عام 2020 وهذا مستوى جيد تسجله منذ سنوات الأزمة المالية العالمية حيث وصلت النسبة الى 8,9٪ نهاية عام 2010.

أما نسبة صافي القروض غير المنتظمة الى صافي القروض (مخصوصا منهما المخصصات المحددة) فهي أيضا في افضل مستوياتها تاريخيا وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية عند 0,9٪ في نهاية عام 2022 بالمقارنة مع 1,4٪ نهاية عام 2020 وبعد أن كانت سجلت مستويات قياسية في نهاية عام 2010 نسبتها 6,1٪.

وبعد ان كانت تغطية القروض غير المنتظمة في أدنى مستوياتها نهاية عام 2010 عند 62,3٪ فقد حصل تطور كبير وتحسن ملحوظ ومستمر في نسبة تغطية القروض غير المنتظمة للقطاع المصرفي الكويتي بدفع من السياسة الرقابية المتحفظة والمتشددة لبنك الكويت المركزي حيث ارتفعت تدريجيا هذه النسبة الى 134,6٪ في نهاية عام 2013 وبعدها ارتفعت لتسجل 164٪ في نهاية عام 2014 ولامست مستوى الـ205٪ نهاية عام 2015 ومن ثم ارتفعت الى 237٪ نهاية عام 2016. أما في نهاية عام 2022 فقد سجلت 298٪ بالمقارنة مع 310٪ نهاية عام 2021 و222٪ نهاية عام 2020.

وانخفضت نسبة السيولة الرقابية للقطاع المصرفي الكويتي خلال عام 2022 الى 21,4٪ من 24٪ نهاية عام 2021 وبعد ان سجلت 27,5٪ نهاية عام 2020 وهي لاتزال مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الـ 18٪ الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي. السيولة الرقابية تساوي: نسبة (الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي (جاري أو ودائع) وأذون وسندات الخزانة الحكومية أو أية أدوات مالية أخرى مصدرة من بنك الكويت المركزي) إلى ودائع العملاء بالدينار، (على مستوى النشاط المحلي، الحد الأدنى المطلوب 18٪). ولا يزال القطاع المصرفي يحافظ على صافي هامش فائدة (نسبة صافي الإيرادات من الفوائد الى متوسط الاصول المدرة للفوائد) مرتفع عند مستوى 2,6٪ لعام 2022 بالمقارنة مع 2,4٪ نهاية عام 2021 مدعومة بارتفاع أسعار الفائدة، بينما يبقى صافي هامش الربحية (نسبة صافي الربح الى صافي الإيرادات من الفوائد والإيرادات من غير الفوائد) مرتفعا عند 40,6٪ بالمقارنة 34,6٪ لعام 2021 و19,4٪ لعام 2020 مستفيدة من رفع بنك الكويت المركزي لسعر الفائدة خلال السنوات الماضية في تحسين صافي هامش الفائدة لديها وبالتالي هوامش الربحية.

أما نسبة المصروفات التشغيلية (المصروفات من الفوائد + المصروفات من غير الفوائد) إلى إجمالي الإيرادات (الإيرادات من الفوائد + الإيرادات من غير الفوائد) لا تزال مرتفعة نسبيا عند 61,2٪ لعام 2022 وقد تسهم الاندماجات في خفض هذه النسبة.